مجلة *جامعة الملك عبدالعزيز:* الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٦ ص ص: ٨١- ١٠٣ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-6.3

جَمْعُ التكسير عند الـهَجَرِيّ في كتابه التعليقات والنوادر
(دراسة استقرائية)

د. خالد بن زويّد السلمي
الأستاذ المساعد بجامعة الباحة
كلية العلوم والآداب بالمخواة

مستخلص. تُمَثِّل المصنّفات الموسومة بالأمالي أو النوادر جزءًا من المعاجم العربية؛ لِمَا تحويه من مادة ثرية للاستدلال على الأحكام النحوية والصرفية وتأصيلها؛ وَلِمَا تزخر به من نوادر وشوارد شعرية ومرويات نثرية بالإضافة لتعليقات مدوّنيها؛ فهي مرتكزٌ أساسٌ لدراسة كثير من الظواهر الصرفية، وكتاب التعليقات والنوادر لأبي عليٍ الـهَجَري يحوي ظواهر صرفية تُشَكِّل عيّنات صالحة للدراسة يخلص الباحث منها إلى نتائج علمية، ومنها ظاهرة الجمع التي برزت عنده فيما سمعه من أبيات ومرويات عمّن خالطهم، إضافة إلى تعليقاته بتعداد جموعٍ لمفردة واحدة، كل ذلك دون إخضاعها لميزان القياس الصرفي؛ للحكم عليها بالاطراد من عدمه.
ولا ريب أن للباحث دوافع تحمله للنظر والكتابة في مشكلةٍ ما؛ ليصل إلى تقديم نتائج ذات قيمة علمية؛ وعليه بُنيتْ فكرة هذه الدراسة باستقراء هذه الظاهرة وإحصائها؛ لإخضاعها لمقياسين اثنين؛ الحكم على الثاني منهما مبنيٌّ على إثبات الأول؛ أولهما: الميزان الصرفي بذكر أوزان بناء المفردة وجموعها، وثانيهما: الميزان الحكمي للحكم على الجمع بالقياس أو عدمه.

المقدمة

يُعَدُّ جمع التكسير من أكثر الأبواب الصرفية خروجًا على مقتضى القواعد التصريفية؛ لكثرة استعماله ودورانه في اللسان العربي، وتعدد أوزانه، مما أدّى إلى تباين آراء العلماء في حقيقة هذا الجمع من حيث الاطِّراد وعدمه، فغير المطّرد منه فاق المطردَ

المقيس، ولتميّز تعليقات الهجري ونوادره ببروز هذه الظاهرة الصرفية عنده مع تفرده بكثير من الشواهد، ولحضوره بتعليقاته الفريدة آثرتُ أن أتتبع هذه الظاهرة؛ للحكم على الجمع عنده بالقياس من عدمه بعد أن أُخضعه للميزان الصرفي.

ومن الأسباب التي دفعتني للكتابة في هذا الموضوع:

- موافقة الهجري للنقل في عصر الاحتجاج.
- مخالطة الهجري لقبائل يُحتَجُّ بشعرها كـ سُلَيم وهُذيل وَعُقيل.
- تفرُّد الهجري بشواهد لم يُسبق إليها.
- تميّزه بالأخذ عن الرجال مشافهة، من شعرهم أو من مروياتهم.
- فصاحة الهجري، وذلك من خلال جمعه للمفرد وإفراده للمجموع، وإيراده للمعنى اللغوي لكثير من الألفاظ مما حدا بالشيخ حمد الجاسر أن يصنع من تعليقات الهجري ونوادره معجمًا ألفبائيًّا.

ونظرًا لِتَقَدُّم الهَجَرِي فإنّ الميزان في الحُكْمِ على اطّراد ما أورده من عدمه كتابُ سيبويه والمقتضبُ والأصولُ، لِتأتيَ الدراسة دراسة استقرائية (إحصائية صرفية) لِمَا صرّح الهجري بجمع مفرده أو إفراد مجموعه؛ للحكم على الجموع عنده بالقياس من عدمه بعد إخضاعها للميزان الصرفي، وَهذه الدراسة تُقَسَّم لمبحثين؛ أولهما: للمطرد المقيس، وثانيهما: لغير المطرد، وكلا المبحثين أُرَتِّبُ فيهما أبنية المفرد التي وردت مجموعة عنده بدءًا بالأسهل نُطقًا والأقلّ حروفًا؛ أذكر بناء المفردة فالأبنية التي تُجمَع عليها قياسًا عند سيبويه والمبرد وابن السرَّاج، ثم أُوْرِدُ المفردة كما أوردها الهجري مع الجمع الذي جُمعت عليه، مُقدِّمًا المعضود بشاهد شعري على غير المعضود، بالإضافة إلى إثبات المعنى اللغوي كما أثبتَه الهجري، وَيتقدَّمُ المبحثين تمهيدٌ أُوْجِزُ فيه ما سبق إليه الشيخ الجاسر – رحمه الله – من التعريف بالهجري وبكتابه، ثم أختم بأبرز النتائج التي توصلت الدراسة إليها، تليها ثبت المصادر.

التمهيد

أبو علي الهَجَري من العلماء المغمورين ترجمةً، وقد كفى الشيخ حمد الجاسر – رحمه الله – الباحثين من بعده مؤونة ذلك[١]؛ فأورد الخلاف في اسمه واسم أبيه من حيث التقديم والتأخير بين هارون وزكريا، مؤكِّدًا على أنّ اسمه على الأرجح هارون بن زكريا، واتفقت المصادر على كُنيته ولقبه، وَوَصَفَه الشيخ حمد الجاسر بأنه عالم جليل القَدْر، متعدد نواحي المعرفة، لغويٌّ، أديبٌ، ذو عناية بالشعر، إضافة إلى أنه باحثٌ جغرافيٌّ، نَسّابةٌ، مُلِمٌّ بجوانب من مراحل حياة الحيوان وأدوائه في البيئة العربية؛ فالهَجَري عالمٌ موسوعيٌّ ..

ثم إن الشيخ الجاسر– رحمه الله – اجتهد في تحديد العصر الذي عاش فيه الهَجَري فأثبتَ أن عصره في آخر القرن الثالث وأول الرابع، استنتج الشيخ الجاسر ذلك باستعراضه للرواة الذين روى عنهم الهجري أو من الكتب التي ذكرتْه.

---

[١] أفرد الشيخ حمد الجاسر القسم الأول في ثمانية وثمانين وأربع مئة صفحة عن حياة الهجري وعصره وثقافته.

ومما يميز الهجري أنه يتخيّر رواته، ويصحح ما ينقل عنهم، فهو لم يتلقّ شيئًا مِمّا جمع عنهم من غيرهم، كما أنه يميّز لغات القبائل فيعرف الفصيح من غيره، وهو لم يرو عن قبائل الجزيرة كلها بل كان أكثر رواته من قبائل ثلاث؛ سُلَيم وهُذَيل وعُقَيل، ثم الأزد والأوس وباهلة وبَجيلة وبَلِيّ وتَغْلب وتميم وثقيف وثُمالة وجُشَم، وغيرها...

أما كتابه الذي لم يصل إلينا منه إلا قطعتان؛ إحداهما كانت في مكتبة الجمعية الآسيوية في كلكتة في الهند، والأخرى في دار الكتب المصرية، فقد اختُلف في تسميته بين التعليقات والنوادر، والنوادر والتعليقات المفيدة، والأمالي؛ وهو مؤلَّفٌ حوى مفرداتٍ لغوية كثيرة شكّل منها الشيخ الجاسر معجمًا لغويًا لِمَا أورده الـهَجَري في كتابه، وفيه ثروة أدبية ضخمة من الأشعار والأرجاز مطوّلات ومقطوعات كثير منها لم ترو قبل الـهَجَري، وفيه تدوين لأنساب قبائل ممتدة إلى زمنه الذي عاش فيه، كما أنّه صوّر جوانب من حياة البادية أمدتنا بمعلومات ثرية عن حياة الصحراء في زمنه الذي عاش فيه.

المبحث الأول

الـمُطَّرد الـمَقيس

أورد الـهَجَري – رحمه الله – ألفاظًا لأبنية مفردة مجردة ومزيدة، بعضها لأسماء وأخرى لصفات، منها المشهور استعمالاً ومنها قليل الاستعمال ومنها الغريب في الاستعمال، هذه الأبنية التي وردت عنده منها ما جاء مجموعًا على القياس، وهي:

١)بناء **(فَعْل)** – صحيح العين – القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فِعَالٍ)** وَ**(فُعُول)**[١]، وَمعتل العين بالواو قياسه أن يُجمَع – كثرة – على **(فِعَالٍ)**[٢]، لا على **(فُعُول)**؛ كراهيةً للضمة على الواو أو على ما قبلها، أما معتل العين بالياء فقياسه أن يُجمَع – كثرة – على **(فُعُول)**[٣]، ولم يُجمَع على **(فِعَالٍ)**؛ لئلا تلتبس بـ**(فُعُول)**، فمما أورده الـهَجَري – رحمه الله – من بناء **فَعْل** على **فِعَالٍ** قياسًا: جَرٌّ وَجِرَارٌ: وهو ما غَلُظَ من قُربِ الجبالِ، استشهد له بقول امرأة حَمَّاد بن مهدي:

لأُوْنِسَ مَنْ أَمْسَى الجِرَارَ مَحَلُّهُ ومُسْتأنِسٌ عَنْكَ العَشِيَّةَ نَازِحٌ[٤].

وَقَلْعٌ وَقِلاعٌ: وهو الجُراب، استشهد له بقول الوليد عبد آل موسى الجاريّين:

فَأَخْلِفْ لَها مَا نَفَّضَتْ مِنْ قِلَاعِها فَإنّكَ ذُوْ فَضْلٍ كَبِيْرٍ تُنَاوِلُهْ[٥].

وَكَرٌّ وَكِرَار: وهو البئر مثل البَركة تجُمُّ ماءً وهي مَعِين، استشهد له بقول الراجز:

يا رَبَّها إن ورَدَتْ جِرَارَا
مَاءٌ بعيْدَ القَعْرِ أو كِرَارَا[٦].

وَدَلْوٌ وَدِلاءٌ، استشهد له بقول الراجز:

شَرُّ الدِّلَاءِ الكَفْوَةُ الـمُلازِمَهْ
وَالبَكَراتُ شَرُّهُنَّ الصَّائِمَهْ [١].

---

[١] الكتاب ٣/ ٥٦٧، والمقتضب ٢/ ١٩٥، والأصول ٢/ ٤٣٣.
[٢] الكتاب ٣/ ٥٨٧، والمقتضب ٢/ ١٩٨، والأصول ٢/ ٤٣٣.
[٣] الكتاب ٣/ ٥٨٩، والمقتضب ٢/ ١٩٩، والأصول ٢/ ٤٣٤.
[٤] ٢/ ٦٠٥، ٣/ ١٠٦٩.
[٥] ٢/ ٩١٦، ٣/ ١٢٢٨.
[٦] ٢/ ١٠١٤، ٣/ ١٢٣٣.

ومما أورده – رحمه الله – من بناء **فَعْل** على **فُعُول** قياسًا: جَفْرٌ للناقَة وَالبَعِير وَجمْعُها: جُفُور، وعرّف التجّفُّرُ بالإبلال، وإبلالُه بُرْؤهُ إذا جَفَرَ من الهِيام، استشهد له بقول أحد بني ربيعة بن عبد الله بن أبي بكر:

لَوَ انَّ الجُفُورَ الهِيمَ يرْشُفْنَ رِيقَها وَقَدْ أَيِسَتْ أرْبَابُهَا لأَبَلَّتِ[٢].

وببيتٍ من إنشاد أبي سليمان الهذلي:

وَأَصبحَ أهلي يَقتَنُون سَمَامَتي كَمَا يُقْتَنَى بَعْدَ الهِيَامِ جُفُورُ[٣].

ومما أورده – صحيح العين – على فِعَال أو فُعُول دون عضد بشاهد شعري، جَدْيٌ وجِدَاءٌ[٤]، وَعَنْزٌ وَعِنَازٌ[٥]، وَهَجْلٌ وَهِجَالٌ وَهُجُولٌ، والهَجْلُ: سَمَاحٌ في انخفاضٍ في غِلَظٍ من الأرضِ[٦]، وَطَرْقٌ وَطُرُوقٌ، وَالطَرْق: النخلة الطويلة، وهي لغة أهل الجبلين من طيّءٍ، استشهد للمفرد ببيتٍ من إنشاد مُشَيَّع بن جُبَير الخَفَاجي العُقَيلي:

طَرْقٌ يَبُذُّ السُّحُقَا[٧].

وَعَثْل وَعُثُول: وهو عِرْق العشب الجَنْبَة فما دونها رواه عن أبي نافذ مُشَيَّع بن جُبير بن المقدام الخفاجي[٨]، وَسَلْفٌ وَسُلُوفٌ: وهو الجُرَاب الكبير[٩].

ومما أورده – معتل العين – تَيْسٌ وَتُيُوسٌ[١٠]، وَعَوْدٌ وَعِيَادٌ، وَالعِيَادُ المُسِنُّ من الإبل[١١].

٢)بناء **(فَعْلَة)** – صحيح العين – القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فِعَالٍ)**[١٢]، فمما أورده – رحمه الله – من بناء **فَعْلَة** على **فِعَالٍ** قياسًا: جَهْوَة وَجِهاء، وعرّف الجَهْوَة بما اتّسع من الوادي، استشهد له بقول الهذلي:

وَأَضْحَتْ جِهَاءُ المَاءِ قَفْرًا مَوَارِدُهُ[١٣]

وَدَحْلةٌ وَدِحَال: وهي ما علا على ما حوله، استشهد له بقول الشاعر:

رَعَيْتِ الدِّحَالَ الخُضْرَ حتَّى تَقَلَّعَتْ دَرِيْنًا وَحَتَّى رَاحَ نَزًّا غَزَالُك[١٤].

وَسَطْعَة وَسِطَاعُ من السِّمَةِ، وهي ما تكون في طولِ العُنُق مِقْدار الأَصْبُعِ، استشهد له بقول سفيان الزُّغْبي:

يَصِفْنَ مِيَاهًا مِنْ سِطَاعٍ رَوِيَّةً وَخَيْمًا ظَلِيْلًا حِيْنَ تَحْمَى نُجُومُهَا[١٥].

وَرَجْعَة وَرِجَاعٌ إلى أَهْلِهَا، استشهد له بقول الراجز:

وَقَدْ طَوَتْ يأساً عَنْ الرِجَاعِ[١٦].

ومما أورده – صحيح العين – على فِعَال دون عضد بشاهد شعري، جَفْرَةٌ وجِفَار صغارُ ولد المِعْزَى[١٧]،

---

(١) ٢/ ١٠٢١، ٣/ ١٢٣٦.
(٢) ٣/ ١٠٧١.
(٣) ٢/ ٧٤٠، ٣/ ١٠٧١.
(٤) ٣/ ١٠٥٥
(٥) ٣/ ١٠٥٦
(٦) ٣/ ١٢٧٦.
(٧) ٢/ ١٠٠٠ـ١٠٠١، ٣/ ١٠٩٧.
(٨) ٣/ ١٠٦١
(٩) ٣/ ١١٤٩، ١٢٢٨.
(١٠) ٣/ ١٠٥٦
(١١) ٣/ ١٢٠٥.
(١٢) الكتاب ٣/ ٥٧٨، والمقتضب ٢/ ٢٣٢، والأصول ٢/ ٤٣٩.
(١٣) ٣/ ١٠٧٧.
(١٤) ٣/ ١١٠٧.
(١٥) ٢/ ٦٥٦، ٣/ ١١٤٥.
(١٦) ٢/ ١٠١٦ـ١٠١٧، ٣/ ١٢٤١.
(١٧) ٣/ ١٠٥٥

وَحَثْمَةٌ وَحِثَام: أرنبة الأنف، والمُهرُ الصغير[١]، وَرَصْدَةٌ وَرِصَادٌ؛ أول المطر[٢].

وَمجيء **(فَعْلَة)** – صحيح العين – على **(فَعَل)** هو من باب اسم الجنس الجمعي[٣]، فمما أورده حَلْقَةٌ وَحَلَق، وَفَلْكَةٌ وَفَلَكٌ، وَنَشْفَةٌ وَنشَفٌ، وَقَلْفَةٌ وَقَلَفٌ، مستخدمًا أسلوب الإحصاء بقوله عن هذه الأربعة: ليس في كلام العرب: فَعْلَة وَفَعَل إلا أربعة أحرف[٤].

٣)بناء **(فَعَل)** – صحيح العين – القياس فيه أن يُجمَع – قِلّة – على **(أفعال)**[٥]، ويأتي – كثرة – على **(فِعَال)**، وَ**(فُعُول)** قياسًا، والـ**(فِعَال)** فيه أكثر[٦]، فمما أورده في القلة على **أفعال** قياسًا: خَرَب وَأخراب لِلْقَرَن، استشهد له بقول أُطيط الأشجعي:

تَلُوذُ مِنْهُ بِضَلالِ الأَخْرَابِ[٧].

وَخَدَر وَأخدارٌ؛ المطر، واستشهد له بقول أبي مصلح البَهْزي:

صَوَاقِعٌ وَقَّعَتْ في يَومِ أَخْدَارِ[٨].

ومما أورده – قلةً – دون عضد بشاهد شعري، قوله: طَلَى وَأطْلاء[٩]، وَدَلَسٌ وَأَدْلاسٌ، والدَّلَس: ما يصيب الأرضَ مِنْ مَطَر مُقْدَار ما يُنَقَّع مِنْ الماء[١٠]، وَغَرَف وأغراف الجبال: لجميع شجره روايةً عن ابن عَلْكم[١١]، وَرَسَل وَأَرْسَال؛ الجماعة من كل شيء يتبعها، استشهد للمفرد برجزٍ من إنشاد الأشجعي:

أَرسِلْ عَلَيَّ رَسَلًا زُفَازِفَا[١٢].

ومما أورده – كثرة – على فِعَال أو فُعُول دون عضد بشاهد شعري: عَلَمٌ منَ الجبالِ، وذكر في جمعه ثلاثة جموع منها: عِلامٌ[١٣]، وَشَدَفٌ وَشُدُوف، وهي الشخوص، استشهد له بقول الحُصيب الخزاعي:

وَإِذَا أَرى شَدَفًا أَمَامي خِلْتُهُ رَجُلًا فَجُلْتُ كأنني خُذْرُوفُ[١٤].

وَبَدَنُ وَبُدُونُ: وهي الكثير مَسَانُّ الأرْوَى، يَحُكُّ قَرنَيْه بأَصْلِ السَّاقِ، استشهد للمفرد ببيتٍ من إنشاد أُطَيط بن سعد الأشجعي:

لكنّها من بَدَنٍ زَعَّاقِ[١٥].

٤)بناء **(فَعَلَة)** – صحيح العين – القياس فيه أن يُجمَع – كثرةِ – على **(فِعَالٍ)**[١٦]، فمما أورده من بناء **فَعَلَة** على **فِعَالٍ** قياسًا: جَلَبَة وَجِلاب: وهي التي تسير في البحر للصغيرة من السفن، ومن كل شجرة عظيمة، استشهد له بقول الأزرقي:

فَهُمْ نُحَّارُها وَمُجَزِّرُوها إذَا ما البُرُّ قَطَّ مِن الجِلَابِ[١٧].

ومما أورده – كثرة – على فِعَال دون عضد بشاهد شعري: صَنَقَة وصِنَاق[١٨].

---

(١) ٣/ ١٠٨٠.
(٢) ٣/ ١١٢٥ـ ١١٢٦.
(٣) الكتاب ٣/ ٥٨٣، والمقتضب ٢/ ٢٠٧، والأصول ٢/ ٤٤٢.
(٤) ٣/ ١٠٩١.
(٥) الكتاب ٣/ ٥٧٠، والمقتضب ٢/ ١٩٩، والأصول ٢/ ٤٣٦.
(٦) الكتاب ٣/ ٥٧٠، والمقتضب ٢/ ٢٠٠، والأصول ٢/ ٤٣٣-٤٣٤.
(٧) ٢/ ٩٤٨، ٣/ ١٠٩٩.
(٨) ٢/ ٨٥١، ٣/ ١١٦٧.
(٩) ٣/ ١٠٤٩
(١٠) ٣/ ١١١٠.
(١١) ٣/ ١٢١٠.
(١٢) ٢/ ٩٤٩، ٣/ ١١٢٥.
(١٣) ٢/ ٧٣٨، ٣/ ١٢٠٢.
(١٤) ٢/ ٦٠٣، ٣/ ١١٥٧.
(١٥) ٢/ ٩٥٠، ٣/ ١١٣٧.
(١٦) الكتاب ٣/ ٥٧٩، والأصول ٢/ ٤٤٠.
(١٧) ٢/ ٥٥٩، ٣/ ١٠٧١.
(١٨) ٣/ ١٠٧٧.

٥)بناء **(فُعْل)** – صحيح العين – القياس فيه أن يُجمَع – قلة – على **(أفْعال)**[١]، والصفة منه قياسها أن تُجمع على **(فِعَلَة)**[٢]، ويأتي – كثرة – على **(فِعَال)** و**(فُعُول)** قياسًا[٣]، و**(فُعُول)** أكثر عند سيبويه، أما المبرد فاكتفى بجمعه على **(فُعُول)**، ولم يذكر **(فِعَال)**، فمما أورده من بناء **فُعْل** على **أفْعال وَفِعَلَة** قياسًا: مُهْدُ وَأَمْهَادٌ: وهو ما بينَ الشُّعْبَتينِ، معنَاهُ ارتفاع بينَ انخفَاضَيْنِ، استشهد للمفرد بقول أبي المعضاد الحرشي:

وَظَل راعيها برأْسِ المُهْدِ[٤].

وَغُفْرٌ وَأغفارٌ وَغِفَرةٌ ولدُ الأُرْوِيَّةِ[٥]، **وَفِعَلَة** – عنده – جمع قلة لا كثرة.

ومما أورده في الكثرة على فِعَال أو فُعُول عُلْبٌ وَعُلُوبُ، وَالعُلْبُ: السِّدْرُ، استشهد له بقول سليمان بن زيد العمري:

وَجزع العُلُوبِ البُهُم حَيثُ تَجَاوَرَتْ فَمَا رَدَّ مِيْلُ النَّفْرِ مِنْ مَطْلَعِ النَّجْدِ[٦].

وَقُفْل وَقُفُول، استشهد له ببيتٍ من إنشاد أم القرمد:

تَرَى عَيْنُهُ مَا في الكِتَابِ وَقَلْبُهُ عَن الدِّينِ أعْمَى وَاثِقٌ بِقُفُولِ[٧].

وَنُسْرٌ وَنُسُورٌ وَنِسَارٌ، وهو يوم كان لِبَني أَسَد يذكره بِشْرٌ في شعره كثيرًا، استشهد له الهجري بقول زهير بن أحمد الحمالي:

إذا هيَ حَلّتْ بِالنُّسُورِ وَوَاجَهَتْ من النِّيْرِ أعْلامًا قُرَانى وَفُرَّدَا[٨].

٦)بناء **(فُعْلَة)** القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فُعَل)**[٩]، قال سيبويه: "والـ **(فِعَال)** كثير في المضاعف"[١٠]، فمما أورده جمعًا لبناء **فُعْلَة** على **فُعَل:** حُمَّة وَحُمَم – مشددةُ الميم – المَنِيَّةُ، استشهد للمفرد بقول الشَنْفرى:

إذا ما أَتَتْنِي حُمَّتي لم أُبالِهَا ولم تُذْرِ خَالاتي الدُموعَ وعَمَّتي[١١].

والجمع في قول ساعدة بن جُؤيَّةَ الهُذَلي:

يُهْدِي ابنُ جُعْشُمٍ الأنباء نَحوَهُمُ لامُتَنأىً عن حياضِ الموتِ والحُمَمِ[١٢].

وَصُوّة وَصُوَى؛ الحِجارَةُ المُنَصّبةُ؛ علماً للطريقِ يُهْتَدَى بهِ، وكُلّ شيءٍ اهتَديتَ بهِ من جَبَلٍ أو أَكمةٍ أَو نَشْزٍ فَهُوَ صُوّةٌ، استشهد له برجزٍ من إنشاد الأشجعيّ:

تَرى حَوَالَيْهِ الصُّوَى مُوَضَّعا[١٣].

ومما أورده – كثرة – على فُعَل دون عضد بشاهد شعري، عُقْرَةٌ وَعُقَر: وهو النمل العِظام الذي يمشي

(١) الكتاب ٣/ ٥٧٦، والمقتضب ٢/ ١٩٧، والأصول ٢/ ٤٣٨.
(٢) الكتاب ٣/ ٥٧٦، والأصول ٢/ ٤٣٨.
(٣) الكتاب ٣/ ٥٧٦، والمقتضب ٢/ ١٩٨، والأصول ٢/ ٤٣٤.
(٤) ٢/ ١٠٠٢، ٣/ ١٢٥٤.
(٥) ٣/ ١٢١١
(٦) ٢/ ٦٥٩، ٣/ ١٢٠١، ١٢٦٤.
(٧) ٣/ ١٢٢٧.
(٨) ٢/ ٦٣٦، ٣/ ١٢٦٠.
(٩) الكتاب ٣/ ٥٧٩، والمقتضب ٢/ ٢٠٧، والأصول ٢/ ٤٤٤.
(١٠) الكتاب ٣/ ٥٨٠.
(١١) ٢/ ٦٦٨، ٣/ ١٠٩٣.
(١٢) ٢/ ٦٤٥، ٣/ ١٠٩٣.
(١٣) ٢/ ٩٤٩، ٣/ ١١٦٩-١١٧٠.

على أربع[١]، وَعُدْوَة وَعُدَى في قول أحد الأَخَوين الدُّهْمانيَّين لأخيه: اذهب بنا نُرِيغُ العُدَى[٢]، وَسُنْجَة وَسُنَجُ: كل لون قليل خالف لونَ الكثير، وهو الخُطَطُ التي في الجبال، فتكونُ الخُطَطُ سُودًا تُخالفُ لون الجبلِ فهي السُّنَجُ، مثل الجُدَد[٣]، وَقُذَّة وَنُصْبَة قُذَذ وَنُصَب: وهي خير الرِّيش[٤]، وَأُطْرَةٌ وَأُطَرٌ، وهِيَ العَقَبُ فَوْقَ الفُوقِ[٥].

٧)بناء **(فِعْلٌ)** القياس فيه أن يُجمَع – قلة – على **(أفعال)**[٦]، ويأتي – كثرة – على **(فُعُول)** قياسًا[٧]، فمما أورده من بناء **فِعْل** على **أفعال قياسًا**: زِفْرٌ وأَزْفَار؛ زَفَرَتْ أهلها؛ إذا استقت بالقِرْبة، استشهد له بقول زهير بن الضُّبيب الهلالي:

تَمشُونَ من ظُلْمِها في كُلِّ مَكْرَمَةٍ مَشْيَ الإماءِ قَدِ انتابَتْ بِأَزْفَار[٨].

وَرِصْن وَأَرْصَان؛ مضيق الوادي، والأرصانُ: مواضع من تثليث، استشهد له بقول تَمِيمِ بن أبي مُقْبلٍ:

فَتَثْلِيثُ فَالأَرْصَانُ فَالقَرَطَانُ[٩].

وَرِئْدٌ وَأرآد، وهو التِّربُ، استشهد له بقول حسن بن قبيصة المحربي الجُذامي:

وَلَقِيَتْ آرادها مِن النَّعَمْ.

على أنّ مفرده أَرَدٌ، والهجري صوَّب على الراجز، قال: الصحيح أرآدها، جمع رِئْدٍ[١٠].

وَمِطْي وَأمطاء، استشهد له بقول ميمون بن عامر:

كأَنَّ النُّسُورَ المَضْرَحِيَّةَ عُلِّقَتْ بِأَمطَائِها في رُوسِ تين هَيَاكِلِ

ومما أورده – قلةً – على أفعال دون عضد بشاهد شعري: قِنْو وَأقناء[١١]، وَبِدْو وَأَبْدَاء، وهم سادات الرجال ووجوهها[١٢]، وَشِرْب وَأشراب؛ المياه التي تَقرُبُ مِنهُ[١٣]، وَزِقّ وَأَزْقَاق؛ الذي يُنقَلُ فيه الخمر[١٤]، وذكر في جمع نِمْر أَنْمَار[١٥].

ومما أورده – كثرة – على فُعُول معضودًا بشاهد شعري: وِثْر وَوُثُورٌ؛ أَدَوَاتُ المَرْكُوبَاتِ وَالمَرْحُولاتِ لِلرُّكُوبِ وَالحَمْلِ، مثل جِسْمٍ وجُسُومٍ وجِلْدٍ وَجُلُودٍ، استشهد له بقول النُّمَيري، وَذَكَرَ الفُرسانَ:

وَمِنْهُمْ رَاكِبُونَ بلا أُثُورِ[١٦].

وَقِفْلٌ وَقُفُول، استشهد له ببيتٍ من إنشاد أم القرمد:

تَرَى عَيْنُهُ مَا في الكِتَابِ وَقَلْبُهُ عَن الدِّينِ أعْمَى وَاثِقٌ بِقُفُولِ[١٧].

وَمما أورده دون عضد بشاهد شعري، قوله: ضِرْس وَضُرُوس؛ مَانَتَأَ مِن الطَّيّ[١٨]، ونِمْر وَنُمُور[١٩].

---

(١) ٢/ ٥٢٦، ٣/ ١١٩٨ـ ١١٩٩
(٢) ٣/ ١١٨٧ ـ ١١٨٨.
(٣) ٣/ ١١٥١.
(٤) ٣/ ١٠٥٧
(٥) ٣/ ١٠٤١ـ١٠٤٢
(٦) الكتاب ٣/ ٥٧٤، والمقتضب ٢/ ١٩٦، والأصول ٢/ ٤٣٧.
(٧) الكتاب ٣/ ٥٧٥، والمقتضب ٢/ ١٩٧، والأصول ٢/ ٤٣٤.
(٨) ٢/ ٦٣٩
(٩) ٢/ ٥٤٢، ٣/ ١١٢٦.
(١٠) ٢/ ٩٦١، ٣/ ١١١٩، وهي كذلك في إصلاح المنطق ٤١ ــ ٤٢.
(١١) ٢/ ٨٨٢، ٣/ ١١٨٨-١١٨٩.
(١٢) ٣/ ١٠٤٧
(١٣) ٣/ ١٠٥٢
(١٤) ٢/ ٩٣٦، ٣/ ١١٣٨.
(١٥) ٣/ ١٢٦٦-١٢٦٧.
(١٦) ٣/ ١٢٧٠.
(١٧) ٣/ ١٢٢٧.
(١٨) ٣/ ١١٧٤.
(١٩) ٣/ ١٢٦٦-١٢٦٧.

٨)بناء **(فِعْلَة)** القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فُعَل)**[١]، فمما أورده من بناء **فِعْلَة** على **فُعَل** قياسًا: رِغْوة وَرُغا اللَّبَن، استشهد له بقول ميمون:

يَدَعْنَ الرُّغَا فِي كُلِّ مَأْوىً أَوَيْنَهُ حُثًّا كَتِلَالِ المِلْحِ بَيْنَ الغَرَائِرِ[٢].

٩) بناء **(فَاعِل)** – اسمًا– القياس فيه أن يُجمَع على **(فَوَاعِل)** عند سيبويه وابن السرّاج، وأجاز المبرد جمعه على هذا البناء في ضرورة الشعر[٣]، والصفة منه قياسها على **(فُعَّال)** وهو كثير[٤]، وعلى **(فَعَلَة)**[٥]، فمما أورده – اسمًا – من بناء **فَاعِل** على **فَوَاعِل** قياسًا: عَانٌ وَعوانٌ: وهو طرف الجبل إذا انقطع في الرمل[٦]، ومما أورده – صفة – فارض وَفُرّاضُ، والفارض الفقيه، استشهد للمفرد ببيتٍ لسبّاق الباهلي:

أَمَا قَدْ قُلْتُ وَيْحَكَ فارضُوني إِلَى أَهْلِ اليَمَامةِ أَوْ ضَرِيَّهْ[٧].

ومما أورده على **(فَعَلَة)** عامل وعَمَلة، وحافد وحَفَدة، وحَالق وحَلَقة لمن يحلق الشّعرَ، وآكِل وأكَلَة. وأشباه ذلكَ[٨]، وَصَادق وَصَدَقَةٌ وَبارٌّ وبَرَرَةٌ[٩].

١٠) بناء **(فاعَلة)** وَ**(فاعِلة)** القياس فيهما أن يُجمَعا – مُنتهى جموع – على **(فَواعِل)**[١٠]، فمما أورده رَامَّةٍ وَرَوَامُّ؛ الفرس والحمار والضائنة[١١]، وَفايجة وفوايج؛ ما اتّسع من الوادي[١٢].

١١) بناء **(فَعَال)** القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فُعُل)**[١٣]، وَ**(فُعُول)**[١٤]، فمما أورده من بناء **فَعَال** على **فُعُل** قياسًا: جَمَادٌ وَجُمُد للعين قليلة الدمع، وللناقة قليلة اللبن، استشهد للمفرد ببيتٍ من إنشاده:

وَقَالَ النَّاصِحُونَ تَحَلَّ مِنْهَا بِبَذْلٍ قَبْلَ شِيمَتِهَا الجَمَادِ

واستشهد للجمع ببيتٍ، قال: وأنشدني، ولم يذكر المنشد:

لَأَمْنَحَنَّ الدَّارِسَ المُغْبَرَّا والجُمُد اللاتي مَنَعْنَ الدَّرَّا[١٥].

ومما أورده – كثرة – على فُعُول دون عضد بشاهد شعري: عَنَاق وعُنُوق، مرحلةٌ من مراحل عمر صغار المعزى[١٦].

١٢) بناء **(فُعَال)** القياس فيه أن يُجمَع – قلة – على **(أفْعِلة)**[١٧]، ويأتي – كثرة – على**(فِعْلان)** قياسًا[١٨]، فمما أورده – قلة – من بناء **فُعَال** على **أفْعِلة** دون عضد بشاهد شعري للجمع قُنَان وَأَقِنَّةٌ وهو الكُمَّ عند أَهَل السّهْل، استشهد للمفرد بقول ناهض بن ثومة:

---

[١] الكتاب ٣/ ٥٨٠، والمقتضب ٢/ ٢٠٧، والأصول ٢/ ٤٤٣.
[٢] ٢/ ٨٨٣- ٨٨٤، ٣/ ١١٢٩.
[٣] الكتاب ٣/ ٦١٤، والمقتضب ٢/ ٢١٨، والأصول ٢/ ٤٥٠.
[٤] الكتاب ٣/ ٦٣١، والمقتضب ٢/ ٢١٨، والأصول ٣/ ١٦.
[٥] الكتاب ٣/ ٦٣١، والأصول ٣/ ١٦.
[٦] ٣/ ١٢١٧.
[٧] ٢/٦٤٦، ٣/ ١٢١٥-١٢١٦.
[٨] ٣/ ١٠٤٢.
[٩] ٣/ ١١٦٤.
[١٠] الكتاب ٣/ ٦١٤، ٦٣٢-٦٣٣، والأصول ٣/ ٧.
[١١] ٣/ ١٠٦١
[١٢] ٣/ ١٠٧٧
[١٣] الكتاب ٣/ ٦٠٢، والمقتضب ٢/ ٢١٣، والأصول ٣/ ٥.
[١٤] الأصول ٣/ ٨.
[١٥] ٣/ ١٠٧٣.
[١٦] ٣/ ١٠٥٥، ١٠٥٦.
[١٧] الكتاب ٣/ ٦٠٣، والمقتضب ٢/ ٢١٢، والأصول ٢/ ٤٤٩.
[١٨] الكتاب ٣/ ٦٠٣، والمقتضب ٢/ ٢١٢، والأصول ٢/ ٤٤٩.

لَطَامَنْتِ القَنَاعَ ولَم تراعى وأسبَغْتِ القُنَانَ على البَنانِ[١].

ومما أورده – كثرة – على فِعْلان معضودًا بشاهد شعري: ذُبَاب – بالضم– استشهد له ببيتٍ لقُشَيريٍّ:

عَلَيْهَا مِنَ الذِّبّانِ فَيءٌ كَأَنّمَا يَرَينَ بِهَا فِي البَيتِ لَحْمَ جَزُورِ[٢].

ومما أورده – كثرة – دون عضد بشاهد شعري للجمع، عُقَابُ وَعِقْبَانُ، وعرّفه بأنه مَانَتَأَ مِن الطَّيّ[٣]، وَصُوارٌ وَصِيَرانٌ: من البَقرِ[٤].

١٣)بناء **(فِعَال)** القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فُعُل)**، وإنْ شئتَ خففتَه على**(فُعْل)**[٥]، فمما أورده من بناء **فِعَال** على **فُعُل** قياسًا: لِحاقٌ وَلُحُق مثل قِرَاب وَقُرُب، واللِّحَاقُ: – بجر اللام – قِرَابُ السيّفِ الذي يجعلُ فيه السَيف وهو في غمدِهِ؛ وقاية للسَّيف، والقِرَابُ الذي يدخلُ فيه السَّيفُ وَجَفْنُهُ مثل الجِرابِ، استشهد للمفرد بقول ميمون بن عامر:

وسَيْفُ القَرَنْبَى في اللِّحاق وقَلْبُهُ غداة التَقَوا بالقَاعِ غيرُ وُقورِ[٦].

١٤)**(فَعْلَل)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَالِل)**[٧]، فمما أورده غَذْلَبُ وَغَذَالِبُ – الغَيْنُ والذالُ مُعْجمتان – : ولدُ النعجةِ[٨]، وَبَحْزَجُ وَبَحَازِجُ[٩].

١٥)بناء **(فَيْعَل)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَيَاعِل)**[١٠]، فمما أورده من بناء **فَيْعَل** على **فَيَاعِل** قياسًا: نَيْزَبٌ وَنَيَازِبُ؛ ذَكَرُ الظِّباءِ والبَقَر، استشهد له برجزٍ ليوسف بن عبد الرحمن الحللي الخُزاعي:

فِي دَوْلَجٍ نَاءٍ عَن النَّيَازِبِ

ويُروى: النياسب، يعني الطُّرُق، استشهد لمفرده ببيتٍ من إنشاده:

قَدْ جَعَلَ النَّاس إليه نَيْسَبا[١١].

١٦)بناء **(فَعْلَى)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَالِي)**[١٢]، فمما أورده شَرْوَى وَشَرَاوِي، رواه عن الكلابي[١٣].

١٧)بناء **(أفْعَل فَعْلاء)** – صفة – القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فُعْل)**[١٤]، فمما أورده من بناء **أفْعَل فَعْلاء** على **فُعْل**، قياسًا: أَمْلَح مَلْحَاء؛ لكثرة الشوك فيها فهي بيضاء مثل الكبش، استشهد له ببيتٍ من إنشاد الزُّهيرية:

تُبَيِّنُ غِرْبانٌ وُقُوعٌ بِهَجْرِها على مُيَّلِ الأفْنَانِ مُلْحٌ خِصَالُها[١٥].

---

(١) ٢/ ٨٩٤-٨٩٥، ٣/ ١٢٣٠.
(٢) ٢/ ٧٩١.
(٣) ٣/ ١١٧٤.
(٤) ٢/ ٦٠٥، ٣/ ١١٧٠
(٥) الكتاب ٣/ ٦٠١، والمقتضب ٢/ ٢٢٠، والأصول ٢/ ٤٤٨، ٣/ ٥.
(٦) ٢/ ٨٨٣، ٣/ ١٢٣٩.
(٧) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٢٨-٢٢٩.
(٨) ٣/ ١٠٤٧-١٠٤٨، ١٢٠٩
(٩) ٣/ ١٠٤٩
(١٠) الكتاب ٤/ ٢٥٢.
(١١) ٢/ ١٠٠٧، ٣/ ١٢٥٨-١٢٥٩.
(١٢) الكتاب ٣/ ٦٠٩، والمقتضب ٢/ ٢٣٢-٢٣٣.
(١٣) ٣/ ١١٤٩.
(١٤) الكتاب ٣/ ٦٤٤، والمقتضب ٢/ ٢١٧، والأصول ٣/ ٢١.
(١٥) ٢/ ٦٤٣، ٣/ ١٢٥٢.

وحَمْلٌ أدْعَمُ، ونعجةٌ دَعْمَاءُ: دُعْمٌ: التي برقابها سَوادٌ، استشهد له بقول شعواء المُرّي:

وَلَا تَصِلِي يَا خَوْلَ رَاعِيَ ثَلَّةٍ يَظَلُّ إِلَى حُمْلَانِهَا الدُّعْمِ رَانِيَا[١].

ومما أورده على **فُعْل** دون عضد بشاهد شعري لَخْنَاءُ وَلُخْنٌ: الصغيرة الثديين؛ عن أم قرية الزُّهيرية، تَصِفُ نِساء بني زهير[٢]، وَأَرْوَقُ رَوْقَاء وَرُوْقٌ، وهو السِّنُّ إذا كان إلى خارج[٣].

١٨) بناء **(فَعُول)** – صفة – القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فُعُل)** وَ**(فِعْلَان)**[٤]، فمما أورده من بناء **فَعُول** – صفة – على **فُعُل** قياسًا: خَلُوج وَخُلُج: التي مات ولدها بعدما شرب اللبن، استشهد له بقول الأزرقي:

وَرَاحتْ كُلُّهَا خُلُجًا وَعَادَتْ مَرَايَاها تَجَزَّمُ بِالعِصَابِ[٥].

وَسَحُوق وَسُحُق، استشهد له برجزٍ من إنشاد أبي نافذ مُشَيَّع بن جبير الخفاجي:

طَرَقٌ يَبُذُّ السُّحُقُ الأَطَاوِلَا[٦].

ومما أورده – كثرة – على فُعُل أو فِعْلَان دون عضد بشاهد شعري: عَتُود وَعِدَّان[٧]، وَزَعُوقٌ وزُعُقٌ: الرِّيَاحِ، وَخَرُوقٌ وَخُرُقٌ: الشَّدِيدَةُ صَوْتَ الهُبُوبِ[٨]، وَحَفُود وحُفُد[٩]، وَفَرُوْقُ وَفُرُقُ، وهي الجَذَعةَ من النوق فما فوقها إذا أجذَعت ولم تلْقحَ[١٠]، وَمَجُونُ وَمُجُنُ مِن الإبلِ التي لا تَسِيرُ، وَإِنْ ضُرِبَتْ[١١]، وَنَزُوع وَنُزُعٌ: أقلُّ مِن خِطام البعير رشاؤها[١٢].

١٩) بناء **(فَعِيل)** – غير مضاعف – القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على**(فُعَلاء)**[١٣]، وَ**(فُعْلان)**[١٤]، وَ**(فُعُل)**[١٥]، فمما أورده من بناء **فَعِيل** على **فُعَلاء** قياسًا: ذَرِيعٌ وَذُرَعَاء شَبَّهه بسَفِير وَسُفَرَاء، استشهد له ببيتٍ من إنشاد الخثعَمي أحد بني أوس وهم إلى شَهْرانَ:

وجَاءت بَنُو أَوْدٍ وَلَمْ تَأْلُ غَيْرَهُ لنا ذُرَعاءُ مُسْتَهَانٌ سَفِيْرُهَا[١٦].

ومما أورده – كثرة – على فُعُل أو فُعْلان دون عضد بشاهد شعري، صَبِير وَصُبُر؛ الأبيض من السحاب الذي قد تهيأ للمطر، وسيمطر مكانه[١٧]، وَطَلِيٌّ وَطُلْيَانٌ[١٨].

٢٠)بناء **(فَعِيل)** – مضاعفًا – القياس فيه أن يُجمع – قلة – على **(أَفْعِلة)**[١٩]، ويأتي – كثرة – على **(فُعْلان)** قياسًا[٢٠]، فمما أورده معضودًا بشاهد شعري

(١) ٢/ ٦٦٧.
(٢) ٣/ ١٢٤٠.
(٣) ٢/ ١٠٠٠- ١٠٠١، ٣/ ١١٣٣.
(٤) الكتاب ٣/ ٦٠٨، ٦٣٧، والمقتضب ٢/ ٢١٣، ٢٢٠، والأصول ٣/ ٨.
(٥) ٢/ ٥٥٩، ٣/ ١١٠٣.
(٦) ٢/ ١٠٠٠- ١٠٠١، ٣/ ١١٤٢.
(٧) ٣/ ١٠٥٥، ١٠٥٦.
(٨) ٢/ ٩٥٠، ٣/ ١١٣٧.
(٩) ٣/ ١٠٤٢
(١٠) ٣/ ١٢١٧.
(١١) ٣/ ١٢٤٥.
(١٢) ٢/ ٥٨٧، ٣/ ١٢٥٩.
(١٣) الكتاب ٣/ ٦٣٤، والأصول ٣/ ١٧.
(١٤) الكتاب ٣/ ٦٠٤، والمقتضب ٢/ ٢١٢، والأصول ٢/ ٤٤٩.
(١٥) الكتاب ٣/ ٦٠٤، والمقتضب ٢/ ٢١٣، والأصول ٢/ ٤٤٩.
(١٦) ٢/ ٦١٦، ٣/ ١١١٥.
(١٧) ٣/ ١١٦٣.
(١٨) ٣/ ١٠٤٩
(١٩) الكتاب ٣/ ٦٠٤، والمقتضب ٢/ ٢١٢، والأصول ٢/ ٤٤٩.
(٢٠) الكتاب ٣/ ٦٠٥، والمقتضب ٢/ ٢٠٩، والأصول ٢/ ٤٤٩.

من بناء **فَعِيل** على **فُعْلان** قياسًا: لديدٌ وَلُدَّانٌ: لجانِبِ الوادِي، استشهد للمفرد:

وأَصْبَحَتْ لُدَّانُهُ تَبْرِي بِدَمِ[١].

ومما أورده – قلة – على أفْعِلة دون عضد بشاهد شعري، لديد وأَلِدَّةٌ[٢]، وَفَرِيرٌ وَأفِرَّةٌ[٣].

ومما أورده – كثرة – على فُعْلان دون عضد بشاهد شعري، غَضيضٌ وَغُضَّانٌ: ولدُ البَقَرَةِ الوحشيّةِ[٤].

٢١) **(فَعِيلة)** القياس فيه أن يُجمَع – كثرة – على **(فِعَال)**، ويأتي – مُنتهى جموع – على **(فَعَائل)**[٥]، فمما أورده من بناء **فَعِيلة** على **فَعَائل** قياسًا: وَقِيفة وَوَقَائِفُ؛ وهي الأروى، استشهد له بقول ابن نعمة:

عَلَى غِرَّةٍ مِنْ وَالِيَيْها وَرُبَّما رُمِيْنَ عَلَى الغِرَّاتِ رَمْيَ الوَقَائِف[٦].

وَضَرِيبة وضَرائبُ لِمَا يُجمَع من الشَّعْر للغَزْل[٧]، استشهد له بقول ابن الفُطيم:

كَأَنّ عَلَى أكْتَافِهِمْ مِنْ عَقِيقِهِمْ جَزَازَ خَنَازِير كِتَاف الضَّرَائبِ[٨].

ومما أورده – كثرة – على **فِعال** دون عضده بشاهد شعري: قوله عن رجل: هو كَريمة من كِرام العرب[٩].

ومما أورده – مُنتهى جموع – على **فعائل** دون عضده بشاهد شعري، كَرِينَة وَكرائن: المُغَنّيات، استشهد للمفرد بقول لبيد:

.... وَجَذْبِ كَرِينَةٍ بِمُوَتَّرٍ تَأْتَالُهُ إِبْهَامُهَا[١٠].

وَسَلِيلَةٌ وَسَلائِلُ[١١]، وَعَمِيْرةٌ وعمائر، قالها عند بيان نسبة الشاعر صالح بن شبيب العَميري الطائي[١٢]، وَضَمِيرةٌ وَضَفيرةٌ للشَّعَر، وهي الضمائر والضفائر[١٣].

٢٢)بناء **(فُعْلُل)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَاليل)**[١٤]، فمما أورده من بناء **فُعْلُل** على **فَعَاليل**، قياسًا: تُغْلُل: معجمة الغين وَتغالِيل، هَضْبَةٌ مِن مُنْحني بيشةَ، استشهد للمفرد برجزٍ من قول النسعي الخثعمي:

لِتَبْدُوْ لِيَ الأعْلامُ من شِبقّ تُغْلُلِ[١٥]

وَتَغَاليلُ: عُقَدٌ بَينَ غَمْرَةَ وَبَينَ الغِشاشِ، رِيَاضٌ تَصُبُّ مِنَ الحَرَّةِ نحو غَمْرَةَ: وَهيَ تَغَالِيْلَاتُ، استشهد له بقول عسكر بن عقبة اليحياني من بني مرداس من سُليم:

تَذَكَّرَ حَمْضَ الرِّيفِ بَيْنَ أَحَاوِس وَبَيْنَ تَغَالِيلَ الَّتِي كَانَ يَعلَمُ[١٦].

---

(١) ٣/ ١٢٤٠.
(٢) ٣/ ١٢٤٠.
(٣) ٣/ ١٠٥٦.
(٤) ٢/ ٩٠٥، ٣/ ١١٩٨.
(٥) الكتاب ٣/ ٦١٠، ٦٣٦، والأصول ٣/ ١٠.
(٦) ٢/ ٨٩٩، ٣/ ١٠٧٧.
(٧) ٢/ ٧٨٧.
(٨) ٣/ ١١٤٢.
(٩) ٢/ ٥٤٣، ٣/ ١٢٣١.
(١٠) ٢/ ٨١٨، ٣/ ١٢٣٤.
(١١) ٣/ ١١٤٢.
(١٢) ٢/ ٦٧٨.
(١٣) ٣/ ١١٧٤.
(١٤) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
(١٥) ٢/ ٦٥٩.
(١٦) ٢/ ٧٣٦

ومما أورده على فَعَالِل دون عضده بشاهد شعري، بُرْغُزُ وَبَرَاغِزُ[١].

٢٣)بناء **(فُعْلُلَة)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَاليل)**[٢]، فمما أورده من بناء **فُعْلُلَة** على **فَعَاليل** قياسًا: عُرْتُمَة وَعراتيم: السَّبَلَة والأنْفُ، استشهد له بقول عبد الله بن هُبَّة المرداسي:

صَعْبِ العَرَاتيمِ لَمْ تُثْلَمْ غَوَارِبُهُ وَقَدْ رَدَتهُ العُدَىَ مُلْتَامَةَ اللُّؤمِ[٣].

٢٤)بناء **(مَفْعَلَة)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(مَفَاعِل)**[٤]، فمما أورده مَبْداة وَمَبادي، وَضَبَطَها: بقوله: وغايتها اثنا عشر ميلًا فما دون ذلك[٥]، ومما أورده عن سبب تسمية مزدلِفة بهذا الاسم، أقوالاً منها: النزول بها بالليل في زُلْفَةٍ منه، وهي مَزْلَفةٌ من المزالف مثل مرحلة من المراحل[٦].

٢٥)بناء **(مَفْعِل)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(مَفَاعِل)**[٧]، فمما أورده مَرْصِن وَمَراصِنُ؛ مضيق الوادي، ومَضايقها[٨].

٢٦)بناء **(مَفْعِلة)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(مَفَاعِل)**[٩]، فمما أورده مَغِيظة ومَغَايظ من الغيظ[١٠]، وفي هذه اللفظة إعلال نقل.

٢٧)بناء **(فَعَّالة)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَاليل)**[١١]، أورده في رواية عن ابن علكم قال: هم الرِّجَالُ لجماعة الرَّجَّالةِ، والرجاجيل، تقوله بنو كلاب[١٢].

٢٨) بناء **(فُعَّال)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَاليل)**[١٣]، فمما أورده خُلَّاص وَخلاليص[١٤].

٢٩)بناء **(فَعْلُول)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَاليل)**[١٥]، فمما أورده من بناء **فَعْلُول** على **فَعَاليل** قياسًا: حَرْسُون وَحَرَاسِين؛ الهزيل، استشهد له بقول عمَّار الكلبي ابن البولانية:

وَتَابِعٌ غَيْرَ مَتْبُوعٍ حَلايلُهُ يُزْجِيْنَ أَقْعِدَةٍ حُدْبًا حَرَاسِينِ[١٦].

٣٠)بناء **(فُعْلُول)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَاليل)**[١٧]، فمما أورده من بناء **فُعْلُول** على **فَعَاليل** قياسًا: أُشْبُوبٌ وَأَشَابِيب، استشهد له بقول العاتري:

تُشَابُ بِصَوْبٍ مِنْ عَثَانينِ غَادَرْتْ أَشَابِيبَهُ حَيثُ ارْجَحَنَّ غَمَامُها[١٨].

ومما أورده على فَعَاليل دون عضده بشاهد شعري: لُغْنُون وَلَغانينُ، وهي مجاري الأوداج والعروق[١٩].

(١) ٣/ ١٠٤٩
(٢) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
(٣) ٢/ ٧١٤، ٣/ ١١٩٠.
(٤) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، والأصول ٣/ ١١.
(٥) ٣/ ١٠٤٦، ١٢٦٨.
(٦) ٣/ ١١٣٩.
(٧) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، والأصول ٣/ ١١.
(٨) ٢/ ٥٤٢، ٣/ ١١٢٦.
(٩) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، والأصول ٣/ ١١.
(١٠) ٣/ ١٢١٣.
(١١) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
(١٢) ٣/ ١١٢٢.
(١٣) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
(١٤) ٣/ ١١٥٣.
(١٥) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
(١٦) ٢/ ٧٥٠، ٣/ ١٠٨٥.
(١٧) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
(١٨) ٢/ ٦٥٢، ٣/ ١١٦١.
(١٩) ٢/ ٨٠٢، ٣/ ١٢٤١.

٣١)بناء **(فَعْلِيّ)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَالَى)**[١]، فمما أورده قوله: كِباشٌ نَجَادَى منسوبةٌ إلى نَجْدٍ[٢]، وهي هنا جاءت جمعًا للمنسوب فمفردها نَجْديّ.

٣٢)بناء **(فَعْلِيّة)** القياس فيه أن يُجمَع على **(فعالي)**[٣]، فمما أورده من بناء **فَعْلِيّة** على **فعالي** قياسًا: مَاوِيَّة وَمآوِي، وهي المرآة، مهموزة العين في الأصل ولكنها خُفِّفَتْ، ويؤكِّد ذلك رجوع الهمزة محققة في الجمع، استشهد له بقول عمارة بن راشد الخثمي الهذلي:

بِزَلَالةٍ تِيْهٍ كَأنّ صِفَاحَهَا مَآوِيُّ جَلاها رَفِيقٌ مُؤَدَّبُ[٤].

٣٣)بناء **(فَعُّوْلَة)** القياس فيه أن يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَاعيل)**[٥]، فمما أورده بَلُّوقة وَبَلالِيق، عَرَّفَها بما اتَّسع من الأرض ولا يكون فيها جبال[٦].

٣٤)بناء **(مِفْعَال)** القياس فيه أن يُجمَع على **(مَفَاعِيل)**[٧]، فمما أورده من بناء **مِفْعَال** على **مَفَاعِيل** قياسًا: مِرْطَاب وَمَرَاطِيب، استشهد له بقول النُّمَيري:

أَلَا يَا بَنِي عُصْمٍ جَزَالَاءُ قَرْيةٌ مَرَاطِيبُ تَبْغِي كُلَّ عَامٍ لَكُمْ حَرْبَا[٨].

أربعة وثلاثون بناءً مفردًا وردت عند الـهَجَري – رحمه الله – مجموعة على القياس قِلَّةً وكثرةً ومنتهى جموع؛ منها الأسماء ومنها الصفات، فيها المشهور استعمالاً وفيها القليل والغريب في الاستعمال.

المبحث الثاني

غير المُطَّرد

في هذا المبحث أسرد الأبنية المفردة التي وردت عند الـهَجَري – رحمه الله – مجموعة على غير القياس المُطَّرد، منها ما ورد في المبحث الأول، ومنها ما لم يرد فيه، وهذه الأبنية هي:

١)بناء **(فَعْل)** القياس فيه– صحيح العين – أنْ يُجمَع – قلة – على **(أَفْعُل)**[٩]، ويأتي – كثرة – على **(فِعَالٍ)** وَ**(فُعُول)**، قياسًا[١٠]، أما مجيء فَعْل على **(فِعَلَة)** فأورده سيبويه على قِلّة؛ بقوله: "وربما كُسِّر الـ **(فَعْل)** على **(فِعَلَة)**"[١١]، وبناء **(فِعَلَة)** اختُلِف فيه؛ فسيبويه ومن تبعه يرون أنه جمع كثرة[١٢]، وعَدّه ابن السراج اسم جمع[١٣]، في حين أن الهجري صرّح بأنه جمع قلة بقوله: وأدنى العدد...، أمّا معتل العين فقياسه أن يُجمَع – قلة – على **(أَفْعَال)**[١٤]، وبرّروا لذلك كراهية الضمة في الواو أو الياء، وما جاء على **(أَفْعُل)** فهو قليل، دلّ على ذلك عبارة سيبويه التي صدّرها بلفظة: "وقد"، وحصرها المبرد في ضرورة الشعر دون سعة الكلام، بقوله: "وإذا

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٥١، والأصول ٣/ ١٩٣.
(٢) ٣/ ١٢٥٧.
(٣) الكتاب ٣/ ٦١٣.
(٤) ٢/ ٧٥٢، ٣/ ١٢٥٣.
(٥) الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
(٦) ٣/ ١٠٥٤
(٧) الكتاب ٣/ ٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
(٨) ٢/ ٩٠٠، ٣/ ١١٢٧.

(٩) الكتاب ٣/ ٥٦٧، والمقتضب ١/ ٢٩، ٢/ ١٩٥، والأصول ٢/ ٤٣٢.
(١٠) الكتاب ٣/ ٥٦٧، والمقتضب ٢/ ١٩٥، والأصول ٢/ ٤٣٣.
(١١) الكتاب ٣/ ٥٦٨.
(١٢) الكتاب ٣/ ٥٧٦، ٥٨٨
(١٣) الأصول ٣/٤٣٠.
(١٤) الكتاب ٣/ ٥٧٠، والمقتضب ٢/ ٢١٢ ـ ٢١٣، والأصول ٢/ ٤٤٨.

اضطُرَّ شاعر جاز أنْ يقول في جميع هذا (**أفْعُل**)"، وصرّح ابن السراج بأن جمعه على (**أفعُل**) قليل، في حين أنّ سيبويه والمبرد اتفقا على أنّ مَنْ جَمَع هذا البناء على (**أَفْعُل**) فقد جاء به على الأصل؛ أي: على أصل جَمْع (**فَعْل**) – صحيح العين – على (**أفْعُل**) دون النظر إلى أنه معتل العين أو غير معتلّها، فَمما أورده الهجري من بناء **فَعْل** على **أفْعُل** معضودًا بشاهد ذَيْل وَأذيُل، استشهد له بما أنشده لأبي البقرات النخعي:

وَثَلاثًا مِثْلَ القَطَا مائِلاتٍ لحفتهن أَذْيُلُ الرِّيْحِ تُرْبَا[1].

وما أورده دون عضد بشاهد شعري، قوله: العَوْدُ: المُسِنُّ من الإبل، وأدنى العَدد عِوَدَةٌ[2]، هذا على رأيه بأن (**فِعَلَة**) جمع قلة، وَجَمْعُ (**فَعْل**) – صحيح العين – قلةً على (**أفْعال**) هو قليل خارجٌ عن بابه؛ فمما أورده: سَلْع وَأَسْلَاع؛ رواه عن الكلابي[3]، وَقَلْع وَأقلاع[4].

وما أورده من جمع (**فَعْل**) – كثرة – على (**فُعَال**) فجمعه على هذا البناء صدّر سيبويه عبارته فيه بقوله: وقالوا، وهذا دليل على أنه سماعي لا قياسي[5]، وحَكَمَ ابن السكيت عليه بعدم القياس، وأنه لا نظير لكلمات جُمعت على فُعال ذَكَر منها رَخْل وَرُخال[6]، وهو ما أورده الهجري[7]، أما ما أورده مجموعًا على (**فِعْلان**) فعلى غير القياس، شَصْرُ وَشِصرَانُ: ولد البقَرة الوحشية[8]، استشهد للمفرد بقول المريخي:

كَأَنَّهَا أَدْمَاءُ تُزْجِي شَصْرَا[9].

٢) بناء (**فَعْلَة**) القياس فيه– صحيح العين ومعتلها – أنْ يُجمَع على (**فِعال**)[10]، وَما أورده الهجري من جَمْع (**فَعْلة**) – صحيح العين – على (**فُعُول**) هو قليل خارجٌ عن بابه عند سيبويه وابن السراج في حين أنّ المبرد ذَكَر أنه يُجمَع على (**فِعال**) ولم يَزِد على ذلك[11]، أما جَمْعُ معتل العين على (**فِعَل**) وَ(**فعايل**) فخارج على بابه، فمما أورده من بناء **فَعْلَة** على (**فُعُول**) معضودًا بشاهد شعري: بَدْرة وَبُدُور، وَعَرَّفَها: بجِلْد كل جَذَع من المِعزَى، استشهد له بقول الراجز:

وَمَلأَوا أساقياً كَثيرا
سِتِّينَ لَا هَرَمي ولا بُدُورا
تخْبط حَبَّات الصَفا الذُكوَرا[12].

ومما أورده – معتل العين – دَوْلة وَدِوَل، وقال: وبالضم جيِّدٌ صواب، استشهد للكسر برجز ليوسف بن عبد الرحمن الحللي الخُزاعي:

---

(١) ٢/ ٥٤٠، ٣/ ١١١٨.
(٢) ٣/ ١٢٠٥.
(٣) ٣/ ١١٤٩.
(٤) ٢/ ٩١٦، ٣/ ١٢٢٨.
(٥) الكتاب ٣/ ٦٠٩.
(٦) الكتاب ٣/ ٦٠٩، قال ابن السكيت: "ولم يأت شيء من الجمع على فعال إلا أحرف توأم جمع توأم، وشاة ربى وغنم رباب، وظئر وظؤار، وعرق وعراق، ورخل ورخال، وفرير وفرار، ولا نظير لها". إصلاح المنطق ٤٨٥.
(٧) ٣/ ١٠٦٢.
(٨) ٣/ ١٢١١
(٩) ٢/ ٦٠٢.
(١٠) الكتاب ٣/ ٥٧٨، ٥٧٩، والمقتضب ٢/ ٢٣٢، والأصول ٢/ ٤٣٩.
(١١) الكتاب ٣/ ٥٧٨، والمقتضب ٢/ ٢٣٢، والأصول ٢/ ٤٣٦.
(١٢) ٣/ ١٠٤٧

حَتَّى تَمَلِّي دِوَلَ المَعَاقِبِ[١].

ومما أورده دون عضد بشاهد شعري، القامةُ وَالقِيَم، التي يستقي بها البادية لا أسنان لها، ولها خُطَّافٌ[٢]، وَقَيْضَة وَقَيَايض، والقيايض – بياء – بئر[٣].

٣) بناء **(فَعَل)** القياس فيه- صحيح العين – أنْ يُجمَع – قلة – على **(أَفْعَال)**[٤]، ويأتي – كثرة – على **(فِعَال)**، وَ**(فُعُول)**، والـ**(فِعَال)** فيه أكثر، في حين أنّ هذا البناء أورده الهجري مجموعًا – قلة – على **(أَفْعُل)** على غير القياس دلّ على عدم قياسيته عبارة سيبويه التي صدّرها بقوله: "وَرُبَّما"، والمبرد الذي صدّر عبارته بقوله: "وقد يجي"، هاتان اللفظتان الدَّالتان على التقليل، أما ابن السراج فلم يُصرِّح بقلته[٥]، ومجيء **(فَعَل)** على **(فُعْلان)**، وَ**(فِعْلان)** – كثرة – قليل عند سيبويه والمبرد[٦]، أما مجيئه على **(فُعُل)** فعلى غير بابه، فمما أورده بناء **فَعَل** على **أَفْعُل** بَقَر وَأبْقُر كـَ زَمَنٍ وَأزْمُنٍ، استشهد له بقول مَعْقِل بن خويلد الهذلي[٧]:

كَأنّ عَروضَيْهِ مَحَجَّةُ أَبْقُرٍ لَهُنَّ إذا مارُحْنَ فِيهَا مَدَاعِقُ[٨].

ومما أورده – كثرة – دون عضد بشاهد شعري، عَلَمٌ منَ الجبالِ، وذكر في جمعه ثلاثة جموع منها عُلْمانُ[٩]، وَذَرَعُ وَذُرْعَانُ[١٠]، وَبَذَجٌ وَبِذجانُ، ولد النعجةِ[١١]، وَغَرَفٌ وغُرُف من رواية عن ابن عَلْكم جَمْعٌ لجميع شجره[١٢]، وَ بَدَن وَبُدْن؛ الكثير مَسَانٌّ الأرْوَى، يَحُكُّ قَرنَيْه بأَصْلِ السَّاقِ، استشهد للمفرد ببيتٍ من إنشاد أُطَيط بن سعد الأشجعي:

لكنّها من بَدَنٍ زَعَّاقِ[١٣].

٤) بناء **(فَعَلَة)** القياس فيه- صحيح العين – أنْ يُجمَع على **(فِعَال)**[١٤]، أما مجيئه على **(فَعَل)** فهذا خاصٌّ بِما يُسمَّى اسم الجنس الجمعي، ومجيئه على **(فِعَل)** خارجٌ على القياس، وعليه فإنّ إيراد الهجري لألفاظٍ ليست من أسماء الجنس الجمعي خارجٌ على القياس، فمما أورده من بناء **فَعَلَة** على **فَعَل** معضودًا بشاهد شعري: رَتَمَةٌ وَرَتَم: شجرٌ لا ينفع إلا الشاء، استشهد له بقول حسن بن قَبيصة المُحْربي:

أَمْشي رُوَيْدًا وَأُقَرّيها الرَّتَمْ[١٥].

وَخَلَقَة وَخَلَق من السحاب، استشهد له بقول ميمون بن عامر القُشيري:

مِمَا تَمَكَّنَ بِالجَرَّينِ وَانْسَكَبَتْ جُوْنُ الغَمَامِ عَلَيْهِ يُرْدِفُ الخَلَقَا[١٦].

وحماة وَحما؛ بَقْلَة، استشهد له بقول ابن رعلاء العُرْوي الزهيري:

رَعَتْ هِلالَين سُوَارًا وَحَما[١].

---

[١] ٢/ ١٠٠٩، ٣/ ١١١٢.
[٢] ٣/ ١٢٤٩.
[٣] ٢/ ٥٤٣، ٣/ ١٢٣١.
[٤] الكتاب ٣/ ٥٧٠، والمقتضب ٢/ ١٩٩، والأصول ٢/ ٤٣٦.
[٥] الكتاب ٣/ ٥٧١، والمقتضب ٢/ ٢٠٠، والأصول ٢/ ٤٣٣.
[٦] الكتاب ٣/ ٥٧٠، والمقتضب ٢/ ٢٠٠، والأصول ٢/ ٤٣٣-٤٣٤.
[٧] المنشد عبيدالله بن دحيم الهذلي. ينظر هامش (٥) ٢/٨٥٥.
[٨] ٢/ ٨٥٥، ٣/ ١٠٥٢

[٩] ٢/ ٧٣٨، ٣/ ١٢٠٢.
[١٠] ٣/ ١٠٤٩
[١١] ٣/ ١٠٤٧-١٠٤٨، ١٢٠٩
[١٢] ٣/ ١٢١٠.
[١٣] ٢/ ٩٥٠، ٣/ ١١٣٧.
[١٤] الكتاب ٣/ ٥٧٩، والأصول ٢/ ٤٤٠.
[١٥] ٢/ ٩٥٩.
[١٦] ٢/ ٨٨١، ٣/ ١١٠٤.

وعَدَاة وَعِدَى؛ ما يُجْعَلُ على القَبرِ من الصَّخْر، استشهد له بقول الشاعر:

وحال السَفَا بَيْني وبينك والعِدَى ودَهْرُ السفا غَمْرُ النَقِيبةَ ماجِدَ[٢].

ومما أورده دون عضد بشاهد شعري، نَكَفَة وَنَكَف: حَرْفُ اللَّحْي الذي يلي شَحْمَةَ الأُذُنِ[٣].

٥) بناء **(فَعِل)** القياس فيه أن يُجمَع – قلة – على **(أَفْعال)**، ويأتي – كثرة – على **(فُعُول)**[٤]، فما أورده الهجري مجموعًا على **(فُعْل)** وَ**(فَعَالَى)** خارجٌ على باب القياس، فمما أورده على **فُعْل** معضودًا بشاهد شعري نَمِر وَنُمْر، استشهد له بقول عمرو بن معدي كرب الزبيدي:

كأنّ جُلُودَ النُّمْرِ جِيْبَتْ عليهمُ إذا لَحْلَحوا بين الإناخةِ والحَبْسِ[٥].

وما أورده غير معضود بشاهد شعري على **فَعَالَى**، قوله: تركنا الشَاءَ نَقَابَى: جَمْعُ نَقِبٍ، من الحَرِّ[٦].

٦) بناء **(فُعْل)** القياس فيه – صحيح العين – أنْ يُجمَع – كثرة – على**(فِعَال)** و**(فُعُول)**[٧]، و**(فُعُول)** أكثر عند سيبويه، والمبرد اكتفى بجمعه على **(فُعُول)**، وما أورده الهجري من جمع **فُعْل** على **(فُعْلان)** فليس بالقياس، كمُهْدُ وَمُهْدَانٌ: وهو ما بينَ الشُّعْبَتينِ، معنَاهُ ارتفاع بينَ انخفَاضَيْنِ[٨].

[١] ٢/ ٩٦٧.
[٢] ٣/ ١١٨٧ـ ١١٨٨.
[٣] ٣/ ١٢٦٦.
[٤] الكتاب ٣/ ٥٧٣، والمقتضب ٢/ ٢٠٠ـ٢٠١، والأصول ٢/ ٤٣٤.
[٥] ٢/ ٧٦٩، ٣/ ١٢٦٧.
[٦] ٣/ ١٢٦٥.
[٧] الكتاب ٣/ ٥٧٦، والمقتضب ٢/ ١٩٨، والأصول ٢/ ٤٣٤.
[٨] ٢/ ١٠٠٢، ٣/ ١٢٥٤.

٧) بناء **(فُعْلَة)** القياس فيه – صحيح العين – أنْ يُجمَع –كثرة – على **(فُعَل)** ، وقد جاء مجموعًا على **(فِعَال)**[٩]، وهو قليل، دلّ على ذلك عبارة سيبويه التي صدّرها بقوله: "وَرُبَّما"، وابن السراج الذي صدّر عبارته بقوله: "وقد جاء"، هاتان اللفظتان الدَّالتان على التقليل، أما مجيئه مجموعًا على **(فِعَل)** فخارجٌ على القياس، فمما أورده من بناء **فُعْلَة** على **فِعال** معضودًا بشاهد شعري: فُرْضَة وَفِراض، وعرّفها بالثنية في الجَبَلِ، استشهد له بقول ابن العُقّيّ اللُّبيني:

فَإِنَّ العَيْنَ يَوْمَ فِرَاضِ حَجْرٍ بذَنبٍ قد علمتِ به تَرَاكِ[١٠].

وَمما أورده على **فِعَل** قُطْلة وَقِطَل وهي الحِزمة من الجذوع والخشب وما غلُظ، استشهد له برجزٍ لبعض الدعديّين:

مُرَكَّبٍ في عُنُقٍ مِثْل القِطَلْ[١١].

ومما أورده على **فِعال** دون عضد بشاهد شعري، خُصْلة وَخِصَال، مثّل لها بقول القائل لصاحبه: خَصِّل لي خُصْلة فيقطع له أدنى شيء من كل شجر[١٢].

٨) بناء **(فُعَلَة)** القياس فيه أن يُجمَع على **(فُعَل)**[١٣]، وما ورد مجموعًا على **(فَعَالي)** فعلى غير القياس، فمما أورده من بناء **فُعَلَة** على **فَعَالي** معضودًا بشاهد

[٩] الكتاب ٣/ ٥٧٩، والأصول ٢/ ٤٤٠.
[١٠] ٢/ ٧٤٢، ٣/ ١٢١٥.
[١١] ٢/ ٩٦٣ـ٩٦٤، ٣/ ١١٢٦.
[١٢] ٣/ ١١٠٢.
[١٣] الكتاب ٣/ ٥٨٢، والأصول ٢/ ٤٤١.

شعري: حُدَأَة وَحَدَادي، استشهد له بقول أبي الغمر العضلي:

وَغَيْرَ سُفْعٍ كَالحَدَادِي رُتَّبِ[١].

٩) بناء **(فُعُل)** وهو بناء جُمِع على **(أفعال)** على قِلّة كما أكّد ذلك سيبويه، وَزَعم المبرد أنّ **(فُعُل)** لا يكاد يُجاوز بناء **(فِعال)**[٢]، فما أورده الهجري من جمع **فُعُل** على **أفعال** فعلى غير القياس، كفُرُط وَأفراطُ؛ وهو طرف الجبل إذا انقطع في الرمل، استشهد للمفرد بقول الراجز:

أَسْنَدْتُ أَعلى فُرُطِ الرَّهْطَاتِ[٣].

وللجمع بقول مالك بن حريم الهمداني:

وَصَاحَ مِن الأفراطِ بومٌ جواثمُ[٤].

١٠) بناء **(فِعْل)** القياس فيه أن يُجمَع – قلة – على **(أَفْعَال)**[٥]، وقد جاء مجموعًا على **(أَفْعُل)** على غير القياس[٦]، دلّ على ذلك عبارة سيبويه التي صدّرها بقوله: "وَرُبَّما"، والمبرد الذي زَعَم بأنّ ما جُمِع من هذا البناء على **(أَفْعُل)** إنّما هو داخلٌ على باب **(فَعْل)**، ويأتي جَمْعُه – كثرة – على **(فِعَال)**، ولكنه قليل [٧]، حيث صرّح سيبويه بأنّ **(فُعُول)** فيه أكثر من **(فِعَال)**، والمبرد ألْمَح إلى قِلّة مجيئه على **(فِعَال)** بقوله:"وقد تجي على **(فِعَال)**؛ لأنها أخت **فُعُول**"، وَأورده الهجري مجموعًا على**(فِعْلان)** [٨]، وعلى **(فُعَال)**، وَجَمْعُه على هذا البناء مسموع بدليل أن سيبويه صدّر عبارته بقوله: وقالوا[٩]، وَعلى **(فُعْل)** وقد يكون الأخير مِمّا تفرَّد به الهجري، فمما أورده مجموعًا – قلة – على **أفعال وأفعُل** معضودًا بشاهد شعري، زِقّ وَأَزُقّ؛ وهو ما يُنقَلُ فيه الخمر، استشهد له بقول الشاعر:

سَقِيٌّ يُسَقَّى الخَمْرَ مِنْ دَنّ قَهْوَةٍ بِجَنْبِ أَزُقّ شَاصِياتِ الأَكَارِعِ

وَنِطْع وأَنْطُع[١٠].

ومما أورده – كثرة – على **فِعَال** معضودًا بشاهد شعري قِصْرٌ وَقِصار، استشهد له بقول أبي ذؤيب:

وَإِحْدَاكُنَّ سِيْءٌ قصَارُها وَالهَلْكَى يَهِيْضُ ذِكَارُهَا[١١].

وَسِرْب وَسِرَاب، وهو القَلْب، استشهد له بقول الشاعر:

إِذَا أَصْبَحْتُ بَيْنَ بَنِي سُلَيمٍ وَبَيْنَ هَوَازنٍ أَمِنَتْ سِرَابِي[١٢].

وَعِذْقٌ وَعِذاق، استشهد له بقول حاتم الطائي:

إِذَا أَزَّرُوا بالشَّوكِ أعْجَاز نَخْلِهِمْ رَأَيْتَ عِذَاقِي بَيْنَها مَا تُؤَزَّرُ[١٣].

ومما أورده دون عضد بشاهد شعري، ذِكْرٌ وَذِكَارٌ وَقِدْح وَقِدَاح[١٤]، وَبِئْر وبِئار[١٥]، وحِسْي وحِساء[١٦]،

---

(١) ٢/ ٩٨٨، ٣/ ١٠٨١.
(٢) الكتاب ٣/ ٥٧٤، والمقتضب ٢/ ١٩٧، والأصول ٢/ ٤٣٨.
(٣) ٢/ ١٠١١.
(٤) ٢/ ٨٢٠، ٣/ ١٢١٧.
(٥) الكتاب ٣/ ٥٧٤، والمقتضب ٢/ ١٩٦، والأصول ٢/ ٤٣٧.
(٦) الكتاب ٣/ ٥٧٥، والمقتضب ٢/ ١٩٧، والأصول ٢/ ٤٣٣.
(٧) الكتاب ٣/ ٥٧٥، والمقتضب ٢/ ١٩٧، والأصول ٢/ ٤٣٤.
(٨) الأصول ٢/ ٤٣٥.
(٩) الكتاب ٣/ ٦٠٩.
(١٠) ٢/ ٩٣٦، ٣/ ١١٣٨.
(١١) ٣/ ١١١٦.
(١٢) ٣/ ١١٤٤.
(١٣) ٢/ ٥٨٢، ٣/ ١١٨٨-١١٨٩.
(١٤) ٣/ ١١١٦.
(١٥) ٢/ ٥٤٣
(١٦) ٣/ ١٠٨٨.

وذكر في جمع النِّمْر خمسة جموع، ذَكَر منها: نُمْرٌ وَنِمْرَان وَنِمَارٌ، وزعم أنّ أَفصحُها النُّمْرُ وَالنِّمْرَانُ[١]، وهذا خلاف القياس في جمعه، وأورد: ظِئْر وَظُؤار[٢]، وقد حكم ابن السكيت عليه مع كلمات أُخَر بأنه لا نظير له[٣].

١١) بناء **(فِعَل)** القياس فيه أنْ يُجمَع – قلة – على **(أفعال)** ويأتي – كثرة – على **(فُعُول)**[٤]، أما مجيئه على **(فَعَل)** فعلى غير القياس، فمما أورده: الخَمَار من العَضَهِ، والواحدة عِضَةٌ، شَجَرٌ يُتَّخذ منه القسي يكون بِجُرَش والسراة[٥]، وقد وردت هذه اللفظة في المعاجم مجموعةً على فِعالٍ؛ أي:عِضَاه.

١٢) بناء **(فَاعِل)** القياس في بنائه –اسمًا – أنْ يُجمَع على **(فَوَاعِل)** وصفة على **(فُعَّل)** وَ**(فُعَّال)** وَ**(فَعَلَة)**، وهنا جاء مجموعًا – قلة – على **(أَفْعِلَة)** وَ – كثرة – على **(فُعْل)** وَ**(فُعُل)** وَ**(فُعُول)** وَ**(فَعْل)**؛ فأما **(أَفْعِلَة)** فليس على القياس، وأما **(فُعُل)** فقد قال عنه سيبويه بأنه ليس بالقياس المتمكن في ذا الباب، وَ**(فُعْل)** وَصَفَه المبرد بأنه جاء على غير بابه، وما جاء عليه فعلى حذف الزيادة من **(فُعُول)**[٦]، ومجيئه على **(فَعْلَى)** مسموع عن العرب؛ لأنّ سيبويه صدَّره بقوله: وقالوا ...[٧]، وعلَّل المبرد لِما جاء على **(فَعْلى)** بقوله: "فلما كان هالك إنما هو بلاءٌ أصابه كان في مثل هذا المعنى فجمع على فَعْلى؛ لأن معناه معنى فعيل الذي هو مفعول"[٨]، وعلى هذا فإنّ ما أورده الهجري في ذا الباب خارجٌ عن القياس، وَمِمَّا قعَّد له الهجري، قوله: وَكُلُّ فَاعِلةٍ لامُها ياءٌ فإنّ فُصحاءَ طيّءٍ يحوّلونها ألِفًا فَمِن ذلك الأَوْدَاةُ جَمْعُ أَوْدِيَة[٩]، ومما أورده – كثرة – على **فُعُول:** آجِن وَأُجُون، قال: وجهرتَ الماء: إذا وَرَدْتَ مَاءً آجِنًا فَغَرَفْتَ مِنُه دِلَاءً كثيرةً؛ لِيَطِيبَ من الأُجُون ثم تَشْرَبُ، استشهد للمفرد ببيتٍ من إنشاد القُشيري رحمَةُ بنُ مفرجٍ:

إذا وَرَدْنَا آجِنًا جَهَرْنَاهُ
أَوْ خاليًا مِنْ أَهْلِهِ عَمَرْنَاهُ[١٠].

وَصَالِغٌ وَصُلُوغ؛ المستَوفي أَربعَ سنينَ من الضأن، وَفَارِغ وَفُرُوغ، عن البيشي[١١]، وعلى **فُعُل:** مَاجِنُ وَمُجُنُ التي لا تَسِيرُ مِن الإبلِ، وَإِنْ ضُرِبَتْ[١٢]، وَحافِدٌ وَحُفُدٌ[١٣]، وعلى **فَعْلَى:** طايح وَطَيْحَى؛ جَمْعُ للنَّازِعِ مِنْ قَبِيْلٍ إلى قَبِيل[١٤]، ومما قعّد له الهجري، وليس بالقياس جمعُ **(فاعِل)** على **(فَعْل)**، قوله: إذَا كان المعتلُ فَعَل يفْعُلُ، مثل نَاح يَنُوح ورَادَ يَرُود وَطَافَ يَطُوف، فالمصدر والجمع فيه سواء، فالنَّوْحُ مصدر نَاحَ، والنَّوْحُ جماعة مَنْ ينُوح مِن النساء،

---

[١] ٣/ ١٢٦٦-١٢٦٧.
[٢] رُسمت ظِئْر في التعليقات- بفتح الظاء وتخفيف الهمزة - وهو تصحيف؛ لأني لم أقف عليها بهذا الضبط في كُتب اللغة والمعاجم والنحو، بل وردت كما أثبتُّها: ظِئْر. ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٩، والأصول ٣/ ٢٩.
[٣] إصلاح المنطق ٤٨٥.
[٤] الكتاب ٣/ ٥٧٣.
[٥] ٣/ ١١٠٤.
[٦] الكتاب ٣/ ٦٣١، والمقتضب ٢/ ٢١٨، والأصول ٣/ ١٦.
[٧] الكتاب ٣/ ٦٤٩- ٦٥٠.
[٨] المقتضب ٢/ ٢١٩.
[٩] ٢/ ٩٧٨، ٣/ ١١٣٣، وينظر: لغة طيّئ وأثرها في العربية ٢٠٩.
[١٠] ٢/ ٩٦٦، ٣/ ١٠٧٧.
[١١] ٣/ ١٢١٧.
[١٢] ٣/ ١٢٤٥.
[١٣] ٢/ ١٠٤٢
[١٤] ٣/ ١١٨٢.

والرَّوْدُ جَمْعُ رَائد لمَن يَرُودُ الكلأ، والطَّوْف مصدر طاف يطوف، وهو جمع طائف، قال: فأرسلنا رَوْدًا وطوفًا، ومعناهما واحد، وهم الذين يرودون البلاد للمرعى[١].

١٣) بناء **(فَعَال)** – صفة – القياس فيه أنْ يُجمَع على **(فُعَلاء)**[٢]، وقد أورده الهجري مجموعًا على **(فُعلان)**، فمما أورده من بناء **فَعَال** على **فُعَلاء:** مَصَاد وَمُصْدَان؛ وهو العالي من الجبال، استشهد للمفرد بقول بَزيع بن جبهان الضبابي:

مِثْلُ المُدِلَّة فِي الظَّلَامِ بِكَوْكَبٍ   عَزَمَتْ وَدُونَ مَصَادِهَا شُنْخُوبُ[٣].

١٤) بناء **(فَعَالة)** – صحيح العين – القياس فيه أن يُجمَع على **(فَعَائل)**[٤]، وَعلى **(فُعُل)**[٥]، ومجيئه على **(أفْعال)**، وَ**(فَعَال)** فعلى غير القياس، فمما أورده من بناء **فَعَالة** على **فَعَال** معضودًا بشاهد شعري، عَلامة وَعَلام، استشهد له بقول عطية بن أبي شجرة السُّلمي:

تَحَمَّلَ أَهْلُهُ مِنْهُ وَأَضْحَى   تَوَهَّمُ مِنْ مَغَانِيهِ العَلامَا[٦].

ومما أورده على **أفْعال** أو **فَعَال** دون عضد بشاهد شعري، صلاءة الطِّيب، والجمع أَصْلاء[٧]، وَمَحَالة وَمَحَالُ؛ وهي البكرة ذات الأسنان، وتكون للسانية في الزراعة[٨].

١٥) بناء **(فُعَال)** القياس فيه أنْ يُجمَع على **(فِعْلان)**[٩]، وَمجيئه على **(فُعْلان)** فعلى غير القياس، قال: واكتنعت الذُّبَّانُ به جَمْعُ ذُبَاب – بضم الذال– احتاج إلى الشَّرْبَة[١٠].

١٦) بناء **(فِعَال)** القياس فيه أن يُجمَع – قلة – على **(أَفْعِلَة)**[١١]، ويأتي – كثرة – على **(فُعُل)**، وإنْ شئتَ خففتَه على**(فُعْل)**[١٢]، وَمجيئه – قلة – على **(أفعال)**، وكثرة على **(فُعُول)** وَ**(فُعْلان)** فعلى غير القياس، فمما أورده من بناء **فِعَال** على **أفعال** أو **فُعُول** معضودًا بشاهد شعري صِوارٌ وَأَصْوارٌ، استشهد للمفرد بقول حماد بن مهدي:

تَصُرُّ بَقايا التَّمْرِ في عَدَنِيَّةٍ   مَصَرَّ صِوَارِ المِسْكِ مِنْ حُوْلَةِ الدَّهْرِ

وللجمع بقول أحمر الرأس:

لَطِيمَةَ مِسْكٍ فُضَّ أَصْوَارُهُ فَضَّا[١٣].

وَإهاب وَأُهُوب، استشهد له برجزٍ من إنشاد أُطَيط بن سعد الأشجعي:

وَلَاأُهُوبِ القَّزَمِ الرِّقَاقِ[١٤].

وَمما أورده على **فُعْلان** دون عضد بشاهد شعري، حِجاب وحُجْبان: لِما واراك من ارتفاع جبل أو فَقَارة

(١) ٣/ ١١٣٢.
(٢) الأصول ٣/ ١٩.
(٣) ٢/ ٥٣٤، ٣/ ١٢٤٩.
(٤) الكتاب ٣/ ٦١١.
(٥) الكتاب ٣/ ٦٠٢، والمقتضب ٢/ ٢١٣، والأصول ٢/ ٤٤٩.
(٦) ٢/ ٧٣٨، ٣/ ١٢٠٢.
(٧) ٣/ ١١٦٧.
(٨) ٣/ ١٢٤٨.
(٩) الكتاب ٣/ ٦٠٣، والمقتضب ٢/ ٢١٢، والأصول ٢/ ٤٤٩.
(١٠) ٣/ ١١٦١.
(١١) الكتاب ٣/ ٦٠٢، والمقتضب ٢/ ٢١٢ – ٢١٣، والأصول ٢/ ٤٤٨.
(١٢) الكتاب ٣/ ٦٠١، والمقتضب ٢/ ٢٢٠، والأصول ٢/ ٤٤٨، ٣/ ٥.
(١٣) ٢/ ٥١٧، ٦٠٤ـ ٦٠٥، ٣/ ١١٧٠
(١٤) ٢/ ٩٥٠، ٣/ ١٠٤٤.

حَرّة وما أشبه ذلك، وما وارى عنك غيرك[١]، وَخِبَاءٌ وَخُبْيَانٌ؛ لبيت الشَّعَر[٢].

١٧) بناء **(فَعِيل)** القياس في بنائه أنْ يُجمَع على **(فُعُل)**[٣]، وَما أورده الهجري على **(فُعَّال)** هو قليل خارجٌ عن بابه، كالذَّرِيعُ، وَالسَّفِير، وَهُم السُّفَّارُ وَالذُّرَّاعُ[٤].

١٨) بناء **(فَوْعَل)** القياس فيه أنْ يُجمَع على **(فعائل)**[٥]، أما مجيئه على **(فُعَال)** فهو على غير القياس، فما أورده الهجري تَوْأَم وَتُؤَامٌ[٦] إنما هو جَمْعٌ لـ تَئِم كما صرّح بذلك سيبويه[٧].

١٩) بناء **(فُعْلَى)** القياس فيه أنْ يُجمَع على **(فَعَالى)** [٨]، أما جمعه على **(فُعَال)** فغير قياسي؛ لأن سيبويه صدّر عبارته بقوله: وقالوا، وهذا دليل على أنها سماعية لا قياسية[٩]، وحكم ابن السكيت عليه بعدم القياس، وأنه لا نظير لكلمات جُمعت على فُعَال ذَكَر منها رُبّى وَرُباب[١٠]، وهو ما أورده الهجري[١١].

٢٠) بناء **(فُعَيل)** جُمِع على **(أُفْعُول)**، وصيغة الجمع هذه تُعَبِّرُ عن أيِّ جمعٍ من الناس أو من غيرهم، حيث أورد ابن دُريد أُمْعُوز وصرّح بأنه جَمْعٌ، وعرّفه بأنه القطيع من الظباء، وَكذلك أُحْبُوش، وهو جيل الحَبَش، مستشهدًا عليه ببيت نسبه لرؤبة:

بالرّمل أنباطاً مع الأُحبوشِ[١٢].

ومما أورده الهجري قوله: وحدّثني شَيْخٌ من الأُجْذُومِ من حضرموت، جَمْعُ جُذَيْم من الصَّدِفِ[١٣].

٢١) بناء **(فَعْلان)** القياس فيه أنْ يُجمَع على **(فِعَال)**، قال سيبويه: "وقد يُكَسَّر على **(فَعَالَى)** وَ**(فِعَال)** فيه أكثر"[١٤]، فلفظة **(قد)** موحية بالقلة، فمما أورده الهجري على **فَعَالَى،** وهو قليلٌ؛ حَرَّان وَحَرَارَى؛ الذي يجد عطشًا من حرارة وغير ذلك [١٥].

٢٢) بناء **(فَعَّالة)** القياس فيه أن يُجمَع على **(فَعَاليل)**[١٦]، وما أورده الهجري من جمعه على **(فِعَال)** فهو على غير القياس، رَجَّالة وَرِجال، رواية عن ابن علكم[١٧].

٢٣) بناء **(فَعْلالة)** القياس فيه أنْ يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَالِيل)**[١٨]، وَما أورده الهجري من جمعه على **(فَعَالِل)** فعلى غير القياس، فمما أورده وَزْوَازَةٌ وَوَزَاوِزُ للنَّاجيةِ في سَيْرِهَا، استشهد له بقول الراجز:

---

[١] ٣/ ١٠٨٠.
[٢] ٣/ ١٠٩٧.
[٣] الكتاب ٣/ ٦٠٤، والمقتضب ٢/ ٢١٣، والأصول ٢/ ٤٤٩.
[٤] ٢/ ٦١٦، ٣/ ١١١٥.
[٥] الكتاب ٤/ ٣٧٠.
[٦] ٣/ ١٠٦٢.
[٧] قال سيبويه: " توأمٌ وتؤامٌ، كأنّهم كسّروا عليه تئم". الكتاب ٣/ ٦١٧.
[٨] الكتاب ٣/ ٦٠٩.
[٩] الكتاب ٣/ ٦٠٩.
[١٠] ٣/ ١٠٦٢، الكتاب ٣/ ٦٠٩، قال ابن السكيت: "ولم يأت شيء من الجمع على فعال إلا أحرف توأم جمع توأم، وشاة ربى وغنم رباب، وظئر وظؤار، وعرق وعراق، ورخل ورخال، وفرير وفرار، ولا نظير لها". إصلاح المنطق ٤٨٥.
[١١] ٣/ ١٠٦٢.

---

[١٢] الجمهرة ٢/ ١١٩٤، ورواية البيت في الديوان: بالرمل أُحبوشٌ من الأنباط، قال الأصمعي في شرحه: والأحبوش قطيع. الديوان ٢٤٧.
[١٣] ٢/ ٩٧٥.
[١٤] الكتاب ٣/ ٦٤٥.
[١٥] ٣/ ١٠٨٥.
[١٦] الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٣١، والأصول ٣/ ٢٣.
[١٧] ٣/ ١١٢٢.
[١٨] الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٢٨-٢٢٩.

لاتَخْتَطِيهَا القُلُصُ الوَزَاوِزُ [١].

٢٤) بناء **(فَعْلُولة)** القياس فيه أنْ يُجمَع – مُنتهى جموع – على **(فَعَالِيل)**[٢]، وَما أورده الهجري من جمعه على **(فَعَالِل)** فعلى غير القياس، فمما أورده هَنْبُوقَة وَهَنَابِق، وهي اللَغانينُ واحدها لُغْنُونٌ، وهي مجاري الأوداج والعروق، استشهد له بقول كُثَيّر:

يُرَجِّحُ فِي حَيْزُومِهِ غَيْرَ بَاغِمٍ رُغَاةً مِن الأحْشاءِ جُوفٌ هَنَابِقُهْ[٣].

أما بناء **(فِعْلَة)**، فقد حُكِمَ فيما جُمِعَ عليه بعدم القياس، بل عدّه ابن السراج؛ لعدم اطّراده اسم جمع[٤]، فمما ورد عند الهجري: طَرْقٌ وَطِرْقَة؛ وهي النخلة الطويلة، استشهد للمفرد ببيتٍ من إنشاد مُشَيَّع بن جُبَير الخَفَاجي العُقَيلي:

طَرْقٌ يَبُذُّ السُّحُقَا[٥].

أربعة وعشرون بناءً مفردًا أوردها الـهَجَري – رحمه الله – مجموعة على غير القياس، منها المكرور من المبحث الأول ومنها غير المكرور.

وبعد ... فإنَّ أبرز النتائج التي توصلت الدراسة إليها يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. تنقّل الهجري بين قبائل متنوعة أدّى إلى تنوّع النقل مما يُضفي على نوادره صفة التنوّع والقوة؛ لعدم التزامه بالنقل عن قبيلة واحدة.

٢. خُلُوّ تعليقات الهجري ونوادره من آراء العلماء دليلُ تركيزه على ما سَمِعه هو.

٣. عدم اهتمامه بالجانب التقعيدي للقواعد الصرفية رغم حضوره في تنويع الجمع للمفردة الواحدة، فهو لم يفرّق بين ماهو قياسي وغير قياسي.

٤. عدم اهتمامه بالجانب التقسيمي للجمع من قلة وكثرة ومنتهى جموع، إلا ما نَدَرَ بقوله: وأدنى العدد كذا، والكثير كذا، فيُلاحظ على طرحه أنه لم يهتم بهذا الجانب.

٥. المُطَّرد المَقيس عنده أكثر من غير المُطَّرد.

٦. غزارة الشواهد للجمع الذي أفرده وللمفرد الذي جَمَعَه مَيّز تعليقات الهجري ونوادره؛ فقد بلغت شواهد الجمع سبعة وخمسين شاهدًا، وبلغت شواهد المفردات التي جَمَعَها خمسة عشر شاهدًا.

٧. جَمْعُ الجمع ثبتَ أنّه يأتي على القلة والكثرة ومنتهى الجموع يظهر ذلك من خلال ما أورده الهجري.

٨. للهجري حضور في الحكم على فصاحة لفظة على أُخرى كما في لفظة ذُباب عندما جمعها على فِعْلان وفُعْلان، ولفظة نِمْر عند جمعه لها على خمسة أوجه زعم أنّ أَفصحُها النُّمْرُ وَالنِّمْرَانُ، رغم مجيئهما على خلاف القياس عند سيبويه والمبرد وابن السراج.

---

[١] ٣/ ١٢٧١.
[٢] الكتاب ٣/ ٦١٢-٦١٣، والمقتضب ٢/ ٢٢٨-٢٢٩.
[٣] ٢/ ٨٠٢، ٣/ ١٢٤١.
[٤] الأصول ٢/ ٤٣٠.
[٥] ٢/ ١٠٠٠- ١٠٠١، ٣/ ١٠٩٧.

٩. مِمّا يميز تعليقات الهجري ونوادره الحضور اللغوي لمعنى اللفظة مفردةً كانت أم جمعًا.

١٠. تفرّد الهجري بإيراد جَمْعٍ لمفرداتٍ على صيغٍ لم يسبق أن جُمعتْ عليها كـ نِمْر وَعِذْق وَعَلَم؛ فالأول جُمع على خمس صِيَغ، والثاني والثالث جُمِعَا على ثلاث صِيَغ؛ مِمَّا يؤكِّد على أنّ أبنية جموع التكسير ضَرْبٌ من ضروب الاشتقاق الذي يُمكن أن يُطلق عليه بالتوليد الداخلي.

١١. تنوع الجمع للفظة الواحدة يعود لأسبابٍ من أبرزها الاختلاف اللهجي، ولو جاءت في سياقٍ فقد تعود للاختلاف الدلالي.

١٢. استخدامه للإحصاء بقوله: ليس في كلام العرب ... .

١٣. أكثر صيغ جموع القلة ورودًا عند الهجري صيغة (أفعال) حيث وردت في أربعة وعشرين موضعًا، وأكثر صيغ جموع الكثرة ورودًا عنده صيغة (فِعَال) التي وردت في تسعة وعشرين موضعًا، وأكثر صيغ منتهى الجموع ورودًا صيغة (فعائل) التي وردت في ثمانية مواضع.

ولا تزال تعليقات الهجري ونوادره مادة ثرية لإقامة الدراسات اللغوية والدلالية والصرفية عليها؛ فهو يحكم بالفصاحة على ألفاظٍ، وهذه محل دراسةٍ؛ لاستنباط مقياس الفصاحة عنده، والكتاب زاخر بظواهر صرفية ولغوية كالنسب والترادف والتضاد والاشتقاق والمصادر، ويمكن دراسة لهجات قبائل الحجاز، كما أنه قعّد لقواعد نحوية وصرفية ولغوية فيما لا يقل عن عشرين موضعًا، وهي محل دراسة، ودلالات أسماء الأماكن في الحجاز محل دراسة ...

والحمد لله أولاً وآخرًا.

ثبت المصادر

١. إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحق المعروف بان السكيت (٢٤٤هـ) – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – مكتبة لبنان – بيروت ط ١ – ٢٠٠٦ .

٢. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)
تحقيق د /عبدالحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ٤ – ١٤٢٠ هـ .

٣. التعليقات والنوادر لأبي علي هارون بن زكريا الهجري تحقيق الشيخ حمد الجاسر – ط١ – ١٤١٣ هـ.

٤. جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ) – حققه وقدم له د. رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – ط١ – ١٩٨٧ م .

٥. ديوان العجاج رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه – عُني بتحقيقه الدكتور عزة حسن – دار الشرق العربي – بيروت .

٦. كتاب سيبويه (١٨٠هـ) – تحقيق وشرح عبدالسلام هارون – دار الجيل – بيروت – ط١ .

٧. لغة طيئ وأثرها في العربية دراسة تاريخية وصفية تفسيرية د. عبدالفتاح محمد – دار العصماء – دمشق – ط١ – ١٤٢٩هـ.

"Broken Plural" by Al-Hajari in his book "Altaaliqat wa Alnawader" (Inductive study)

Dr. Khalid Zowyyed ALsulami
Assistant Professor at Al-Baha University
College of Science and Arts in Mekhwah

Abstract. the books that are entitled as "AL-AMALI WANAWADIR" are part of the Arabic lexicons and dictionaries because they contain rich material for inference for grammatical and morphological rulings and tracing the roots of them as well the rare poetical, prose, narrations and stories they have in addition to the commentaries of their authors. These books are the main source for studying many of morphological phenomena.

The book of of AL-TA'LIQAT WANAWADIR "the commentaries and rare narratives" of Abu Ali Al-Hajari contains morphological phenomena that constitute valid samples to be studied from which the researcher concludes with scientific findings, including The phenomenon of the plural that emerged from what he heard including the verses and narrations he heard from those who lived with him, in addition to his comments that there are many plurals for one single vocabulary, all without being subject to the morphological measurement balance; to judge them whether they are regular or not.

There is no doubt that the researcher has his own motivations to consider and write in a problem; to provide findings of scientific value. The idea of this study was based on the induction and listing of this phenomenon so as to make it subject it to two balances; the first is the morphological balance through mentioning the balances of the structure and plural of single vocabulary, and the second is the judgmental balance for plural whether through analogy or not.